مقترح أمام البنك المركزي العراقي

ثلاث ستراتيجيات لمعالجة التضخم في العراق

مدخل: بلغت معدلات التضخم في العراق؛ في تسعينيات القرن الماضي، مستويات لم يعهدها الاقتصاد العراقي من قبل إذ وصلت الى ارقام رباعية. بفعل السياسات التخريبية للنظام السابق التي دمّرت الاقتصاد بأكمله واوصلته الى حالة من الفوضى والركود. والآن، ونحن في هذا العهد الجديد، أصبح من أولويات السياسة الاقتصادية بعامة، والنقدية بخاصة، التصدي للتضخم المفرط ضمن ستراتيجية مناسبة تبنى على معالجة المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي واعتبار ذلك مهمة وطنية ملحة.

عبد الجبار عبود الحلفي
رئيس قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات الخليج العربي / جامعة البصرة

أن الروافد التي تغذي التضخم وتتغذى عليه تتصف بتداخلات محلية وخارجية معقدة وذات مصالح متشابكة وشائكة في آن واحد. وينبغي هنا، تثبيت حقيقة اقتصادية مفادها أن التضخم المفرط في العراق قد نتج بشكل أساس عن عاملين رئيسين هما:

أ- تضخم نقدي. تمثل في الميل المطلق الى الانفاق الحكومي لأغراض غير انتاجية. مما سمح باطلاق كتلة هائلة من السيولة النقدية، صاحب ذلك سوء توزيع في الدخل للأفراد، بفعل سياسة النظام السابق التمييزية. وأدى ذلك الى إرتفاع غير مسبوق في أسعار السلع والخدمات.

ب- تضخم حقيقي، نتج عن ضعف الجهاز الإنتاجي العام والخاص. وعدم قدرته على تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات. نتيجة للاختلالات الهيكلية الراسخة في مفاصل الاقتصاد. وإهمال النظام السابق المنهار معالجتها مما فاقم من أزمة الأقتصاد العراقي.

ستراتيجيات معالجة التضخم:

في معظم أنحاء العالم، تستخدم ثلاث ستراتيجيات أوثلاثة برامج، لخفض معدلات التضخم هي:

1- أداة الأرتكاز النقدية.
2- أداة الأرتكاز القائمة على سعر الصرف.
3- إستهداف التضخم.

إننا هنا، كاقتصاديين، نضع أمام الجهات المعنية في عراقنا الحبيب (وزارة التخطيط. البنك المركزي..) الستراتيجيات الثلاث ونحاول اختيار المناسب منها. إلا اننا على قناعة أن قضية التضخم في العراق تعد اليوم من أخطر القضايا الأقتصادية والأجتماعية التي تلقي بظلالها الكثيفة على مسار الاصلاحات الأقتصادية وإنعاش الأقتصاد.

1- أداة الأرتكاز النقدية.

تتمثل هذه الستراتيجية في إستخدام أدوات السياسة النقدية بهدف كبح جماح التضخم المفرط من دون تحديد رقم معين للتضخم يمكن الوصول اليه. لكن من عيوب هذه الستراتيجيات انها قد تواجه بارتفاع مفرط في سعر الصرف الأسمي. وبالنسبة لبلد كالعراق، مازال اقتصاده مثخناً بجراح حروب متتالية فأن عمق الأختلال الهيكلي الذي لايمكن معالجته في المدى القصير وبحكم التضخم المرتفع، يمكن أن يؤدي ذلك الى إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي. ولأن العراق بأمس الحاجة اليوم، الى تنويع مصادر الدخل، فأن أي ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي سوف يثبط نمو الصادرات غير النفطية. ومن ثم يتأثر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بشكل سلبي. إلا إنه على المدى البعيد، وبعد ضبط آليات إستخدام الادوات النقدية، فأن هذه الستراتيجية قد تتحقق أهدافها إذا ما ساندتها السياسة المالية لتجنب حدوث إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي من خلال العلاقة بين سياسة المالية العامة ومعالجتها للتقلبات الدورية في الأقتصاد، والاثار التوسعية لتدفقات رؤوس الأموال الوافدة. خاصة أن قانون الاستثمار الأجنبي الجديد في العراق ألغى جميع القيود على الاستثمار الوافد. مما شجع ذلك النوع من الاستثمار مستفيداً من الفروقات في اسعار الفائدة.

2- أداة الأرتكاز القائمة على سعر الصرف.

ان استخدام هذه الستراتيجية لخفض التضخم المفرط في بلد كالعراق يقتضي تنشيط التجارة الخارجية لتقوية سعر صرف الدينار العراقي أمام العملات الأخرى.

وتقتضي هذه الستراتيجية الأستمرار في استخدام سعر الصرف بصورة محكمة من قبل البنك المركزي ووزارة التخطيط ولمدة ليست بالقصيرة، لأن الأقتصاد العراقي، كما هو معلوم اليوم يمر بظرف استثنائي ولا يمكن إصلاحه بمدة قصيرة. إلا أن من عيوب هذه الستراتيجية مايأتي:

أولاً. غياب الحرية في تنفيذ سياسة نقدية مستقلة. فالعراق بلد محتل الآن، كما أن الدينار مرتبط بالدولار مما يفقد الجانب العراقي القدرة على استخدام السياسة النقدية لكبح سلوك الجماعات الضاغطة في الداخل، خاصة تلك التي تدير شبكات البورصة تدعمها قوى اقليمية مستفيدة اقتصادياً وسياسياً من تقلبات الأوضاع الداخلية.

ثانياً. كما ان حرية تحركات رؤوس الأموال سواء الوطنية منها أو الأجنبية تعرض الاقتصاد لهجمات المضاربة على العملة الوطنية. مثلما نشهده اليوم من ارتفاع مستمر في سعر صرف الدولار والعملات الأخرى مقابل الدينار العراقي.

3- إستهداف التضخم.

تستخدم هذه الستراتيجية لخفض التضخم بشكل تدريجي مستهدفة تحقيق معدل معين سنوياً. وهي ستراتيجية أتبعت على نطاق الدول المتقدمة صناعياً، والكثير من الدول النامية. لعل واحداً من أهم أهداف السياسة النقدية هو محاصرة التضخم. ويبدأ ذلك بوضع معدلات مستهدفة للتضخم يسعى البنك المركزي العراقي الى تنفيذها بالتعاون مع وزارة المالية من خلال خطة تفصيلية مرحلية. حيث يبدأ البنك باعلان رقم صريح للتضخم يسعى الى تحقيقه خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة أو أكثر أو على مراحل زمنية بحيث أن كل مرحلة تتضمن خفض التضخم بنسبة معينة. على أن يبدأ البنك المركزي بأصدار نشرة شهرية او دورية، تعبيراً عن مصداقيته للجمهور تتضمن بيانات عن مستويات التضخم الفعلية والتدابير المتخذة بشأن القوى الداخلية الحريصة على إبقاء مشكلة التضخم معقدة، والاجراءات المتخذة بخصوص مستويات الأسعار في السلع الأساسية والسلع الأخرى ذات الاستخدام الجاري على النطاق الشعبي. ان هذا الأسلوب سوف يساعد على مساندة البنك من قبل الجمهور ويوطد ثقة الجمهور بمصداقية البنك. إذ هذه الستراتيجية استخدمت لدى الكثير من الدول النامية ومنها على سبيل المثال، تشيلي ومنغوليا ونيوزلندا. وفي الدولة الأخيرة، فأنه في حالة إخفاق البنك المركزي في تحقيق الرقم المستهدف، يجري أعفاء المحافظ قبل نهاية مدة خدمته الأعتيادية وهي خمس سنوات. ويجري هذا الاعفاء في دول أخرى حالياً ومنها المانيا. إذ يقوم البرلمان باتخاذ هذا الأجراء تعبيراً عن الديمقراطية في الشؤون الأقتصادية.

إن البنك المركزي لا يمكنه القيام بمهمة خفض التضخم إذا ما كانت الأجهزة الأخرى بالدولة تتخذ إجراءات بالضد من سياسة البنك، وبخاصة وزارة المالية ومن هنا ينبغي أن تكون سياسة المالية العامة مكملة لسياسة البنك.

واننا على ثقة بأن السيد محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور سنان الشبيبي بخبرته الطويلة. واطلاعه الواسع على تجارب الدول الأخرى في استهداف التضخم، سوف يسعى الى تقصي الحقائق عن مشكلة التضخم في العراق ومن ثم وضع الستراتيجية الملائمة لخفض التضخم المفرط.

وإن كان ذلك رهيناً باستقلالية البنك المركزي ومنحه الصلاحيات اللازمة لتنفيذ سياساته. اننا نعتقد أن ستراتيجية استهداف التضخم هي الأنسب لمعالجة التضخم في العراق باستخدامها أرقاماً مستهدفة بشكل مرحلة زمنية محددة.

التقارير تشير الى تقلص الاقتصاد العراقي الى النصف!

برزت الارقام التفصيلية بشأن الاقتصاد العراقي منذ نهاية الحرب مدى المهمة الصعبة التي تنتظر المجتمع الدولي. وتفيد فصل التقديرات الصادرة عن صندوق النقد والبنك الدوليين بأن الاقتصاد العراقي تقلص بنسبة 22% عام 2003 بعد تراجع بنسبة 21% عام 2002 وبنسبة 12% عام 2001. وتراجع معدل دخل الفرد في العراق من 3600 دولارا عام 1980 الى مابين 770 و1020 دولارا بحلول عام 2001 والى مابين 450 و610 دولارات بنهاية عام 2003. وحسب تقديرات الامم المتحدة والبنك الدولي فان دخل الفرد في العراق في نهاية عام 2004 قد ينخفض دون مستوى ماكان عليه عام 2001. وتعكس مجموعة التقديرات هذه مدى الغموض الذي يلف مضاعفات الحرب والعقوبات الدولية وانعدام السجلات في بغداد.

وتمثل البطالة المتفشية اكبر مشكلة تواجه الاقتصاد العراقي. اذ تفيد تقديرات بأن نسبة 50% من عدد السكان عاطلة عن العمل تماما أو أنها تعمل في وظائف دون دوام كامل. وتنخرط نسبة 30% من السكان في وظائف تابعة للقطاع العام، يعمل العديد منهم في مؤسسات حكومية توظف 500 الف شخص وتفتقر ادارتها الى الفعالية. ويحذر البنك الدولي من الاستعجال في اغلاق المؤسسات الحكومية البالغ عددها 192 ويدعو الى ضرورة الابقاء عليها مفتوحة "لتجنيب موظفيها الالتحاق بصفوف العاطلين وحفظ الاستقرار الاجتماعي" قبل ان تكون جاهزة للتخصيص في غضون اربعة او خمسة اعوام. ولايزال اكثر من نصف السكان يعتمد على المعونات الغذائية التي تقدمها الحكومة والتي تكلف البلاد (2) بليون دولار سنويا للحيلولة دون تفشي سوء التغذية وانتشار المجاعة بين السكان. وجاء في التقرير: "ثمة حاجة الى استمرار تقديم المساعدات الغذائية على المدى القصير الى ان تستوفى الشروط لتفادي الاثار السلبية على الاسعار غير المدعومة على دخل الفرد والطبقات الاجتماعية الفقيرة جدا". يشكل الانتاج النفطي مفتاح الاقتصاد العراقي وعصبه، ويشير البنك الدولي الى ان تقديرات نموه خلال عام 2004 "ستعتمد اساسا على استعادة الامن واستئناف الخدمة في كامل المرافق الاساسية وتوسيع الانتاج النفطي". ويشكل القطاع النفطي ايضا المصدر الرئيس لعائدات الحكومة. وتفترض الميزانية العراقية الجديدة ارتفاع حجم الانتاج الى اكثر من ضعفه حاليا اي من 1.3 مليون برميل يوميا الى 2.7 مليون برميل يوميا بحلول عام 2004 بحيث ترتفع عائداته الى 12 مليار دولار. الا ان مجمل حجم تلك العائدات تقريبا سيغطي تكاليف دفع الرواتب والمعونات ويصرف مبلغ 1 مليار دولار الباقي للاستثمار في اعادة الاعمار.

لكن البنك الدولي يحذر من مخاطر ان يؤدي اي تراجع في اسعار النفط الى عجز كبير في الميزانية.

وحث التقرير الحكومة على تنويع قاعدتها الضريبية.

ثم ان هناك مخاوف على نطاق واسع حول انعدام اي خطط لاستعادة الانتاج في ابار النفط وتطويرها، وهي الابار التي تحتوي على ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم.

ويضيف التقرير "ان خطط استعادة قدرات انتاج النفط والغاز والتكرير لاتزال غير واضحة" وقد اوضحت الحكومة العراقية ان النفط سيكون القطاع الوحيد الذي لن يكون متاحا للاستثمارات الاجنبية فورا.

وجاء في التقرير انه حتى لو تعهد المجتمع الدولي بتقديم (35) مليار دولار وهو المبلغ الذي يقول ان العراق في حاجة اليه لاعادة اعماره خلال السنوات الاربع القادمة فانه لايمكن صرف اكثر من 5 مليارات دولار خلال العام الاول بسبب انعدام القدرات المؤسساتية للدولة.

ويقدر التقرير ارتفاع الانفاق الى مابين 8 و9 مليارات دولار خلال السنوات القادمة قياسا على تجربة البنك في مناطق مشابهة لوضع العراق.

لكن هذه التقديرات لاتشتمل على حاجيات قطاعي الامن والنفط والتي تقدر بنحو 20 مليار دولار اضافية.

وستعقد حكومات الدول المانحة ووكالات دولية في وقت لاحق من الشهر الجاري اجتماعا في العاصمة الاسبانية مدريد لبحث المساهمات المالية لاعادة اعمار العراق.

وتشير الدلائل الاولية الى ان عدد الحكومات التي ستتعهد بتقديم مساهمات كبيرة الى جانب الولايات المتحدة سيكون محدودا، كما ان الحصول على مبلغ 5 مليارات دولار سيبدو هينا من الحصول على 55 مليار دولار على المدى المتوسط.

ما بين الحقائق والشائعات.

(100) شركة بريطانية وأمريكية تستثمر في العراق

لندن- محيط: نشرت صحيفة الغارديان البريطانية تقريرا عن اجتماع عقد في العاصمة البريطانية -لندن- حضرته نحو مائة شركة معظمها بريطانية وأمريكية لمناقشة فرص الاستثمار في عراق ما بعد صدام. وقالت الصحيفة ان الشركات ومعظمها تعمل في مجال النفط والمصارف جاءت بناء على دعوة من الحكومتين الأمريكية والبريطانية للعمل داخل العراق بمجرد استعادة الأمن. واضافت: ان المؤتمر نظمه ما يعرف باسم تحالف العمل الأمريكي العراقي الذي أنشيء في حزيران الماضي، والذي يقول القائمون عليه انه نال تأييد (145) شركة متعددة الجنسية، مؤكدة ان لدى هذا التحالف علاقة وثيقة بوزارة الدفاع الأمريكية. ومن جهة اخرى أعلنت المفوضية الأوروبية في وقت سابق عن تقديم مساعدات لاعادة اعمار العراق تقدر بمائتي مليون يورو تم تخصيصها في موازنتها الاجمالية للعام (2004).

واوضح كريس باتن مفوض العلاقات الخارجية للمفوضية، انه لايملك معلومات بشأن المبالغ التي تعتزم الدول الأعضاء اقرار صرفها في المؤتمر المقرر عقده للدول المانحة في مدريد خلال الشهر الجاري. وفي مذكرة نشرت تمهيدا لهذا المؤتمر أشارت المفوضية الى أن اعادة اعمار العراق تتطلب تحسين الوضع على الصعيد الأمني، ودعت سلطات التحالف الأمريكي البريطاني الى بذل الجهود في هذا الاتجاه. وتأمل المفوضية ايضا في احراز تقدم ملموس ووضع جدول زمني واضح لنقل السلطة والسيادة الى الشعب العراقي.

ومن جهة اخرى قدر البنك الدولي تكاليف اعمار العراق بنحو (55) مليار دولار خلال الأربعة أعوام القادمة. وذكرت صحيفة نيهون كيزاي شيمبون اليابانية الاقتصادية اليومية، ان البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي أخبرا اليابان ودولا اخرى انه ستكون هناك حاجة الى نحو (17.5) مليار دولار في عام (2004). ونحو (37.5) مليار تقريبا ما بين عامي (2005) و(2007). وقال جيمس ولفنسون رئيس البنك الدولي ان البنك لن يذيع اي تقديرات حتى ينتهي من التشاور بشأن الموضوع مع ممثلي العراق في تشرين الأول الجاري، ولكن ولفنسون قال ان تقديرات الولايات المتحدة لاعادة اعمار العراق تتراوح بين (50) مليار دولار الى (75) مليار.

وقالت الصحيفة اليابانية ان البنك الدولي سيقدم رسميا التقديرات في اجتماع للمانحين المقرر أن يعقد يومي (23) و(24) من تشرين أول الجاري في مدريد. وكان ولفنسون قد نفى في تصريحات صحفية تعرضه لضغوط من أجل المبالغة في تقدير حجم المبالغ المطلوبة لاعادة اعمار العراق. من جهته صرح مهدي الحافظ وزير التخطيط العراقي بأن المؤسسات الدولية تقدر تكاليف إعادة اعمار العراق بحدود (100) مليار دولار بين عامي (2004- 2007) واضاف خلال ندوة على هامش اجتماعات دبي الشهر الماضي، أن العراق لا يستطيع بمفرده توفير مثل هذه الموارد بهذا الحجم خلال الفترة لذلك لابد للمجتمع الدولي أن يلعب دورا لمساعدته على تجاوز محنته".

واعلن بول بريمر رئيس إدارة الاحتلال الأمريكي في العراق قبل أيام (انه من السابق لأوانه معرفة حجم ما ستسهم به الدول الأخرى في إعادة بناء العراق). الآن جميع المؤشرات توضح أن حجم مساهمات الدول الغنية في اعمار العراق لن يكون كبيرا. وطلب الرئيس الأمريكي جورج بوش من الكونغرس الشهر الماضي توفير (20) مليار دولار لعملية اعمار العراق الذي يقع تحت سيطرة الاحتلال الأمريكي منذ نيسان الماضي. إلا ان أعضاء بالكونغرس قالوا انه يبدو أن الآخرين لن يقدموا سوى ملياري دولار. وستحصل الإدارة الأمريكية على ردود من الدول المانحة خلال المؤتمر الدولي في العاصمة الأسبانية مدريد.

الظروف المعيشية للعائلة العراقية

زار القطر مؤخراً فريق من معهد الدراسات التطبيقية الدولية (fafo)، وعقد عدة اجتماعات مع مدراء مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واتفقوا على دور المعهد والبرنامج في مجال تطبيق مسح الظروف المعيشية، والتقى الفريق رئيس الجهاز المركزي للاحصاء والمستشار الدولي الدكتور محمد باقر لإعداد خطة عمل مفصلة. ويتلخص الاتفاق مبدئياً بانه سيتم اجراء المسح على مستوى المحافظة على أساس عينة من (11000) عائلة تؤخذ من إطار تعداد عام (1997)، وستوكل بالجهاز المركزي للاحصاء مهمة القيام بالعمل الميداني وجميع متطلباته، بما في ذلك طباعة الاستبيان والدعم الوقتي (اللوجستي)، وتوفير العاملين، وغيرها من المتطلبات المالية الأخرى، فيما سينظم خبراء (fafo) أنشطة التدريب، كما سيوفر المعهد كتيبات التدريب للمشرفين، وكذلك للذين يقومون بإجراء المقابلات. وسينشيء البرنامج الإنمائي ثلاثة مكاتب في بغداد وأربيل والبصرة للاشراف على العمل الميداني وادخال البيانات، كما سيكون مسؤولاً عن تأمين انجاز أهداف المسح.

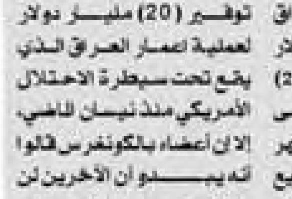

بغداد تختنق مرورياً

الضرورة تدعو إلى إحياء مشاريع النقل المعلقة منذ عقود

أسعد العاقولي

باختصار شديد يمكن القول ان بغداد تختنق الآن مروريا بسبب العديد من العوامل المتراكمة خلال العقود الماضية، أو الناجمة عن ظروف مابعد الحرب الأخيرة.

فقد أسهمت الجهات المعنية بتخطيط مدينة بغداد بدورها السلبي في نشوء حالة الاكتظاظ والزحام المروري نتيجة لقصر نظرها في تحديد الشوارع والتقاطعات والساحات والجزرات الوسطية، وحسابها لمستوى تحمل الشوارع للمركبات على اختلافها سنة بعد أخرى، ولولا نحو عقدين من تلكؤ او توقف استيراد المركبات، لكانت بغداد قد اختنقت مروريا منذ زمن بعيد، خاصة في ظل اهمال وتجاهل أية مشروعات جديدة ذات طبيعة متقدمة في مجال النقل داخل المدينة ومحيطها الخارجي. فقد تآكلت الشوارع الرئيسة والفرعية بفعل التقادم وغياب المنهجية السليمة والدائمة للتبليط بحجة عدم صلاحية المكائن والمعدات والابتعاد عن صيانتها من قبل امانة بغداد التي تحولت الى احد مراكز الجباية الأساسية للسلطة على رقاب المواطنين دون ان تقدم خدمات مقابلة بالمستوى المطلوب. مع ان إدارة الامانة حصلت على منح عديدة خلال عقد التسعينيات من منظمات دولية تابعة للأمم المتحدة او غير حكومية، وبضمنها على حد اطلاعي، ثلاث منح مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)، كل منها بمليون دولار، الاولى موجهة لتغطية مشروع الصرف الصحي، والثانية لدعم أنشطة تنظيف الشوارع وجمع النفايات، بما في ذلك دعم أسطول شاحنات جمع النفايات، والثالثة مخصصة للتحديث وإعادة تأهيل وصيانة مكائن ومعدات تبليط وإكساء الشوارع التي غابت تماما عن المدينة وأحيائها ومحلاتها.

وربما يتصور البعض ان الطرق السريعة داخل المدينة أنجزت في إطار جهود امانة بغداد، لكنها في حقيقة الأمر ليست كذلك. لأنها جاءت في نطاق استعدادات النظام لعقد قمتي الأوبك وعدم الانحياز مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، ومن ثم مشروعات حديثة تم إرساء مقاولاتها على شركات اجنبية، وتضمنت مجموعة من المرافق الاخرى، كالفنادق وقصر المؤتمرات وغيرها، والهدف الاعلامي للنظام كان شاخصا فيها بطبيعة الحال.

وعند متابعة بقية العوامل المسببة للاختناق في بغداد مروريا، نجد ان الهاجس الأمني لقيادة النظام البائد كان يقف وراء تعليق العديد من المشاريع المهمة التي تحمل بعض المعالجات الكفيلة بتخطي وتجاوز أخطاء تخطيط الشوارع والطرق في الماضي، ومن بينها استثمار نهر دجلة في مجال النقل، حيث ان هناك مشروعاً متكاملاً بهذا الشأن يتناغم مع توجه دول للاستفادة من الانهار كطرق للنقل تتميز بالحيوية داخل المدن. إضافة إلى مشروع مترو بغداد الذي أعدت بخصوصه دراسات كثيرة من قبل جهات استشارية عربية واجنبية، ولكن تنفيذه ظل مؤجلا بدعاوى وحجج شتى، وهكذا الحال بالنسبة لشبكة الطرق السريعة والطيارة والانفاق المرافقة لها. مما يدعو وزارة النقل إلى الكشف عن هذه المشاريع والدراسات التي أجريت بشأنها، وضمان احيائها واعتمادها بصورة عاجلة ضمن عمليات إعمار وإعادة بناء وتنمية بغداد الحبيبة.

أما العوامل المضافة بعد الحرب الاخيرة، فهي تمت بصلة إلى حالة الانفلات الامني والفوضى المالئة بهذا القدر او ذاك في الشوارع والساحات والكراجات الرئيسة من ناحية، وغلق بعض الشوارع الحيوية بدعاوى امنية من ناحية ثانية، وضخ عدد كبير من المركبات المستوردة من الخارج، لاسيما اسواق الدول المجاورة، من ناحية ثالثة، وهذه العوامل تقتضي صياغة بعض الحلول السريعة بشأنها عبر التعاون الفعال بين الجهات ذات العلاقة بالأمن والمرور وغيرها.

ان الآثار والانعكاسات السلبية للاختناقات المرورية تتخطى مستخدمي الشوارع والطرق المباشرين قطعا، وتتخذ ابعادها الشمولية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، نظرا لما تشكله من عناصر إعاقة لكل مناحي الحياة اليومية، ومجمل التطورات الحاضرة والمستقبلية.

بنوك اجنبية تعمل في العراق خلال الفترة القادمة

قال سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي، ان العراق سيمنح تراخيص عمل لستة بنوك اجنبية خلال السنوات الخمس القادمة. جاء ذلك في كلمة محافظ البنك المركزي العراقي في منتدى اقتصادي جرت فعالياته في الاردن ويركز على دور الاردن في اعادة اعمار عراق مابعد الحرب. وأضاف الشبيبي قائلا: ان هذه البنوك لابد وان تتوفر فيها شروط عديدة. واوضح ان هذه البنوك لابد وان تكون قادرة على فتح فروع في كل انحاء العراق، ولديها رؤوس اموال وفيرة واعتمادات قوية وسياسات اقراض جريئة. وقال: ان القطاع المصرفي في العراق بحاجة الى رؤوس اموال قوية للوفاء بالتزامات المرحلة الانتقالية.

الأردن يتفق مع العراق لإعادة تزويده بالنفط

أعلن وزير الطاقة الأردني محمد البطاينة أن الأردن توصل إلى اتفاق مبدئي مع العراق لاستئناف الصادرات النفطية العراقية مستقبلاً عند الانتهاء من استكمال البنية التحتية اللازمة. وأبلغ البطاينة الصحفيين على هامش ملتقى الأردن الاقتصادي في عمان أنه تم التوصل إلى هذا الاتفاق مع وزير النفط العراقي إبراهيم بحر العلوم مشيرا إلى أن مسألة الأسعار لم تبحث. وأكد الوزير الأردني أن الحصول على النفط من العراق أوفر وأفضل لبلاده لسهولة النقل، إضافة إلى مشكلة ازدحام البواخر في ميناء العقبة وكلفة النقل من العقبة إلى مصفاة البترول في الزرقاء، حوالي (20) كيلومترا شرق العاصمة عمان. وكان الأردن قد اوقف وارداته من النفط الخام والمشتقات النفطية العراقية قبل يوم من الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق في (20) آذار الماضي. وقد قامت السعودية والكويت والإمارات بتزويد الأردن باحتياجاته النفطية منذ ذلك التاريخ بأسعار تفضيلية عبر ميناء العقبة المطل على البحر الأحمر. وقد اعتمد الأردن على الإمدادات النفطية العراقية منذ آب عام (1990)، عندما أوقفت السعودية صادراتها النفطية إلى الأردن. وكان الأردن يستورد من العراق حوالي (100) ألف برميل يوميا من النفط الخام والمنتجات النفطية العراقية يقدم نصفها مجانا.

البنك الدولي يبحث اقراض العراق أربعة مليارات دولار

واشنطن: كشف مصدر في البنك الدولي عن ان البنك قد يقرض العراق ما يتراوح بين (3.4) مليار دولار واربعة مليارات خلال الاربع سنوات القادمة للمساعدة في اعادة بناء الاقتصاد. واقترح كبار موظفي البنك حجم القرض على اعضاء المجلس التنفيذي للبنك خلال اجتماع غير رسمي حيث من المقرر ان ينظر فيه حملة الاسهم خلال الايام القليلة القادمة.